

المغرب: أنصتوا للطلاب



تتصاعد وتائر الاحتجاجات الطلابية في أكثر من جامعة مغربية ضد عدد من الاختلالات البنيوية والهيكلية والبيداغوجية والحقوقية والاجتماعية، منذ مطلع السنة الجامعية الجارية، إضافة إلى وجود أنواع أخرى من الاحتجاجات ذات الصلة برفض الفساد الإداري والمالي والابتزاز الأخلاقي والتحرش الجنسي بالطالبات والعنف الفصائلي والتلاعب بالنقط، وتفشي مظاهر الارتشاء من أجل القبول في عدة من أسلاك الماستر والدكتوراة وتزوير الشواهد، والإقصاء المتعمد للطلبة وممثليهم عن التسيير والتدبير الجامعي، وعدم إشراك المنظمات الفاعلية في الحركة الطلابية المغربية في تنظيم الخدمات الجامعية، الأمر الذي يراه الطلاب مساً مباشراً ببدء تكافؤ الفرص وانحراف واضح عن مضامين الوثيقة الدستورية التي أقرت ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتفعيل الحكامة الجيدة والشفافية والنزاهة في تدبير المرفق الجامعي.

كما تتنامى ظاهرة التكوين المستمر في أكثر من مؤسسة جامعية مشكلة قلقاً بالغاً في أوساط المنظمات الطلابية والفصائل، وما إلى ذلك من إشكالات رصدتها فعاليات طلابية بشكل يومي، ويتابع أطوارها الطلاب والطالبات، وتصدر بشأنها تقارير رسمية (ثلاثة تقارير للمجلس الأعلى للحسابات، تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وتقارير إعلامية وأخرى صادرة من هيئات ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي ينبئ بتدني مكانة الجامعة في المخيال الجمعي للطلاب، والإساءة لسمعة الجامعة ومصداقية شهاداتها وخريجها، والضرب في عمق وظائفها الإستراتيجية تجاه المجتمع والوطن والدولة.

تحتم متوالية الأشكال النضالية المنظمة على امتداد خارطة الجامعات المغربية، والوقفات الاحتجاجية، والمذكرات المطالبة، والعرائض والملمتسات المتعددة التي تقدم بين الحين والآخر لوسائل الإعلام المحلية والوطنية، وترفع للفرق البرلمانية وللمؤسسات الدستورية ذات الصلة بالشؤون الجامعية، ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، على الجهات الوصية على قطاع التعليم العالي

بالمغرب الاستجابة لنداءات الطلاب، وتلقي المطالب بصدر رجب لأنها تمس في العمق الجامعة المغربية وتهم ما لا يقل عن ثمانمائة ألف من ساكنة الوطن.

أنصتوا للطلاب.. صرخة ناضجة وعاقلة وقاصدة، لا تبتغي الضجيج والاحتجاج حصراً، بقدر ما تبتغي تنبيه القائمين على الشأن الجامعي (وزارة، وأطر، وأساتذة، وإداريين، ومنظمات وفصائل) إلى المهاوي التي تحق بالجامعات في حال لم يستجيب فيها للمطالب العاجلة، وعلى رأسها تميم ديناميات الانخراط في زمن الإصلاح واحترام مبادئه وتقدير أولويته وعمقه الدستوري والمجتمعي، وعدم التوقف في زمن "اقتراح المخططات" الرباعية والخماسية، وإبداء حسن النية في الإنصات العميق والصادق إلى دعوات ومطالب الفعاليات الشبابية والطلابية المهمة والحريصة على المرفق الجامعي والشأن التعليمي والتربوي وسبل النهوض بهما.

أنصتوا للطلاب.. ليست مجرد حملة وطنية ولا فذلقة نضالية ولا عنتره فصائلية ولا لحظة احتجاجية في زمن عابر، إنها غضبة طلابية صادقة وتعبير وطني مخلص وصرخة عميقة ودفتر مطالب راشد وفعل إنتاجي ناهض، تحمل رسائل إلى من يهمهم أمر الجامعة من منظمات ومكونات طلابية وأساتذة وإداريين وعمداء ورؤساء الجامعات وبرلمان وحكومة ووزارة وصية على القطاع، فرسائل الصرخة الطلابية تتعدد، منها:

ضرورة التعجيل بمتابعة الذين تورطوا في سن وتنزيل (دونما تقييم) للبرنامج الاستعجالي، وإقرار الجزاءات في حق من لم يقدموا تبريراً لصرف المبلغ المالي الضخم (12 مليار درهم) فيما عرف بـ "سبعة عشر عقداً من أجل الجامعة المغربية"، والذي لم يعد على الجامعات بشيء مما بشر به دعاة المخطط الاستعجالي ولا من نزل المشروع ولا من عليهم طبق، تفعيلاً للمقتضيات الدستورية التي نصت على قضية ربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة في ورش إستراتيجي يهم حاضر ومستقبل البلاد والعباد، وضرورة محاسبة المتورطين في قضايا الفساد الإداري والأخلاقي بالجامعة، وإقرار الافتتاح المالي الدوري للمؤسسات الجامعية من خلال مكتب وطني للمحاسبة مشهود له بالنزاهة والشفافية.

إعادة النظر في جوانب كثيرة من الإصلاح البيداغوجي الجديد الذي تعتوره مجموعة من الاختلالات على مستوى التنزيل أساساً، وإقرار أعلى درجات المتابعة للجهاز الإداري وللمسالك والشعب وعمادة الكليات من أجل تطبيق أمثل لمضامين الإصلاح، وإيفاد لجان استطلاع للوقوف على الارتباك الموضوعية والإرباكات المقصودة التي يعرفها دفتر الضوابط البيداغوجية، ولتجاوز حالة ضعف الانسجام بين المؤسسات الجامعية في تطبيقه، ولتدارك التراجع غير المقبول وغير المستساغ لدى شرائح واسعة من الطلبة في مسألة النقطة الموجبة للرسوب، والحرمان من التسجيل في وحدات دراسية إضافية، وخرق المذكرات المنظمة لولوج أسلاك الدراسات العليا، ومنع عدد من الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا الحرة (2015م) من التسجيل في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، والاكتمال المفرط في عدد من الكليات والمدرجات (تم تسجيل 215 ألف طالب جديد في الموسم الجامعي الحالي، بزيادة تقدر بـ 12%) ناجم عن نقص في البنى التحتية وقلة أطر التدريس، إضافة إلى التراجع الحاصل في عدد ساعات التدريس، مما يؤثر على السير العادي للدروس ويفقد الدرس الجامعي شرعيته وقيمه المعرفية والمنهجية، والحق في الاستدراك، وعدم قبول الشواهد الطبية، وتصحيح مسار البرنامج، وتمكين الطلبة من الدراسة في ظل نظام بيداغوجي لا ظلم ولا غش فيه ولا احتيال.

الإنصات لمقترحات الطلاب وهيئاتهم النقابية المدنية في مجال تنمية وتطوير البحث العلمي المساهم في الإقلاع الحضاري، فعلى الرغم من أهمية الإجراءات التي اعتمدها الحكومة والوزارة الوصية في هذا الميدان؛ إلا أنها تظل في تقديرنا جزئية وترقيعية ومفتقدة لرؤية شاملة تحسن واقع البحث العلمي بالمغرب، حيث يعرف مجال البحث العلمي (وبخاصة مجال العلوم الإنسانية والشرعية والقانونية) شخاً

في الدعم الحكومي وقلة في تنوع مصادر تمويله، كما أن ضعف البنى التحتية (مختبرات البحث، مكاتب، وسائل معاصرة)، وتخطب الباحثين في التعقيدات الإدارية، وتعقد مسطرة التمويل والصرف ومسطرة إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالبحث العلمي، وغياب إقرار المراقبة البغدية لصرف الاعتمادات المخصصة للبحوث العلمية، وضعف الاهتمام بالعمل البحثي (التأسيسي) في أسلاك الإجازة، على مستوى الإشراف والتوجيه والمتابعة والدعم والتصحيح، حيث وصلت عملية الإشراف على بحوث الإجازة ببعض الجامعات من طرف أستاذ واحد واثنين على ما يربو عن 60 بحثًا في السنة، الأمر الذي يهدد سلامة ونزاهة وموضوعية الإشراف العلمي، ويدفع بالطلبة في اتجاه اعتبار بحث التخرج مجرد إجراء شكلي ليس إلا.

لفت الانتباه إلى مخاطر تنامي مظاهر عنكرة الجامعات من خلال تغلية أسوار بعض المؤسسات والأحياء الجامعية بشكل يثير الغرابة ويحول مؤسسات العلم والمعرفة إلى ثكنات، إضافة إلى تواجد حراس الأمن الخاص بعدد من الإدارات الجامعية، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات المفضية إلى العنف ويخرم الطلبة من حقهم في ولوج الإدارة الجامعية لقضاء أغراضهم الإدارية بشكل سلس، ويناقض روح وحرمة الفضاء الجامعي.

كما تستنكر الأصوات الطلابية المتعالية من هنا وهناك الاستغلال المرعب للمذكرة الثنائية الموقعة بين وزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وتنبه الجهات الرسمية إلى اعتماد مقارنة غير المقاربة الأمنية الضيقة في التعاطي مع النضالات والاحتجاجات والأنشطة الطلابية، وتوجيه المسؤولين الجامعيين إلى اعتماد المقاربة الحقوقية ونهج الحوار سبيلًا وأفقًا وخيارًا لحل المشاكل وللتفاوض بشأن المطالب، ودعم الفعل الطلابي الجاد الذي يعتبر حصانة ضد مظاهر التطرف والتشدد والهذر الجامعي والعنف بمختلف أشكاله، والسعي لتعزيز دور الجامعة في إنتاج قيم الاحترام والأمان والسلم والعلم، وتثبيت ميثاق للقيم والأخلاق في الحرم الجامعي.

المطالبة بإجراء إصلاح تشاركي شامل ومندمج، ديمقراطي المنطلق، وطني التوجه، نهضوي المآل، ينقذ تعليمنا وأجيالنا وينتشلهما من أزمنة الكساح والتهجين والترقيع والتطويع، إصلاح يستحضر أهمية الحوار الوطني المشترك بين جميع المتدخلين في قطاع التعليم العالي، ويجري تمرينًا نقديًا للمحاولات الإصلاحية السابقة قصد الاعتبار بالتراكم الحاصل وتجاوز الأعطاب المكرورة ومحاسبة من عرضوا تعليم البلاد للهدم من حيث قصدوا أم لم يقصدوا، إصلاح جامعي ينسجم مع طور التحول الذي يعيشه المجتمع المغربي، ويكبر عن الوقوع في شرك الامتصاص الناعم والعابر للغضب الطلابي والاحتجاج الفصائلي، ويحرص على تهمين المقترحات الصاعدة من بنيات الفعل الطلابي الراشد، ويفتح على الخبرات العالمية، وينطلق بنا نحو العالمية؛ فقد مللنا التبعية والترتيب الأخير في سلم الجامعات والدول الرائدة علميًا وتقنيًا وتربويًا.

أنصتوا للطلاب.. نريد جامعة العلم والسلم والمعرفة.. نريد جامعات بلا فساد، بلا إزهاب.
فأنصتوا للطلاب.. اليوم وغدًا وبعد غة.